

وقد استند وفاته بالمدينة اتفاقا في يوم ذلك عليه التناول  
 بأهله مات سنة تسع وجزءه المؤوي بانها كانت سنة  
 المدية وصدر بعضهم بتعدد الكسوف فانه جمع بين  
 الروايات المتعارضة في عد الركعات في كل ركعة  
 ففي رواية في كل ركعة ركوعان وفي اخرى ثلاث  
 واخرى اربع واخرى خمس بان الكسوف وقع صبرا لا  
 كل من هذه الالوجه جازيا كما عليه جمع من الثنا فعلم  
 وقواه النووي في سنة 2 مسلم واجاب الغيايلون بالثنا  
 زيادة على الركوعين كما هو الراجح من هذه حيث  
 بان كلام من رواية الثلاث وما فوقها لا يجلو او احد  
 منها عن علة ونقل ابن القيم عن الثنا ففي واحده والآخر  
 اسمها كما يبعدون الزيادة على الركوعين غلطا من  
 بعض الرواة فان اكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها  
 الي بعض وتجميعها ان ذكر كان يومها ابراهيم واذا  
 اخذت القضية نفس الاخذ بالراجح وهذا قد فقه  
 دعوى بتعدد الواحدة يتم استعمال الكسوف فيها  
 والكسوف في القمر هو الاشهر وقد ينعكس وكل منهما  
 يستعمل في ازالة الضوء كذا وبعضه وقال جمع الاول  
 للمض والثاني للجمع وقيل الاول التعريف والثاني  
 ذهاب اللون وكسوف الشمس حقيقته تحله في القمر فانه  
 مستد منها فكسوفه صيلولة خط المقاطع بينه وبين  
 جرمه مضيا بذاته وانما هو كالمراة بجليها قاطبة  
 منه ولذا ظهر بعض السواد في اطراف جرمه

انحرافه عنها قال جمع ولم يصل صلى الله عليه وسلم في كسوف  
 الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم واخرجه الدارقطني  
 ايضا وثا ويل صلى الله عليه وسلم لا دليل عليه وفعله  
 ابن القيم ليدفعه ان يصل الله عليه وسلم صلى الله عليه  
 برده قول ابن هبان في سيرته انه ضعف في السنة  
 الخامسة فضلى صلى الله عليه وسلم واحياه الكسوف  
 فكانت اول صلاة كسوف في الاسلام وعزم به  
 مع الطائي والزمين العدري **بصلى حتى** الى اخره  
 جازيا كيفيات مختلفة في مسلم وغيره واقتدنا  
 ان لها كيفيات ثلاث ادناها ان يصل ركعتين  
 سنة الطهر ويليه ان يصل ركعتين كل ركعة في ثلث  
 فياهن وركوعان مع الاقتصار على الفاتحة وتارة  
 فضيرة واعلاها ان يفرد في العمام الاربع مما هو عنه  
 صلى الله عليه وسلم من قدر المقرة في الاولى والثانية  
 اربع في الثالثة وما بينه وبين في الثالثة وما بينه في  
 الرابعة وانكار تعدد القيام في كل ركعة هنا في السنة  
 الصحيحة فلا يقول عليه وهديت الباب لا يدل على ان  
 في كل ركعة قنما واحدا جلة فالمن زعمه وعلي الترتيل  
 فهو معارض بما هو في واشهر على ان تقول بموجبه  
 كما علمت فانما يجوز قنما ما وقيا من قام بخلاف السنة  
 جلة فان من انكر تعدد القيام فانه طائف السنة الشرعية  
 بلا مستند اللهم الا ان يقال لم يبلغه ذكر ويسب في كل من  
 الركوع والسجود الاول قدر ما بينه والثاني بقدر ما بين

انحرافه